

**AL-HOCUC**  
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,  
HISTORIQUE ET LITTERAIRE  
Paraissant au Caire (Egypte)  
chaque Samedi  
Fondateur  
**EMIN SCHEMEIL**  
Directeurs - Rédacteurs  
S. Bostros & Ibrahim jammal  
**ABONNEMENT**  
P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an  
payables d'avance  
Vol. XIV N. 21

# الحقوق

( إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا )

الحقوق  
حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسا « امين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بستر و ابراهيم جمال الحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرشاً صاعاً ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررّة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## القسم القضائي

٥٢

بني سويف مدني - ١٤ فبراير سنة ٩٠٠  
حنا أفندي واصف - ضد - غالي أفندي  
يوسف ومن معه  
السند البسيط والسند تحت الاذن - التحويل  
وحقوق المحول له في رفع طلب ابطال التصرفات  
- الاعسار

١ - يختلف السند البسيط عن السند  
المحرر تحت الاذن فان التمهيد بموجب سند تحت  
الاذن انما يتم به بالدفع ليس لشخص معين بل لأي  
شخص يحمل السند بطريق التحويل (انظر  
كتاب العلامة ليون كان على قانون التجارة  
نوم ٦٦٣ صيفه ٤٦٨)

٢ - ان شرط الدفع تحت الاذن هو الذي  
يحمل الكمياله أو السند ينتقل من شخص الى  
آخر بطريق التحويل . والتحويل ينتقل  
الملكية بحيث يصبح الحامل لاسند دائناً للمحول  
عليه ويكون التحويل شاملاً للملكية متى تضمن  
الاشتراطات للنصوص عنها في المواد ١٢٣ و ١٣٤  
و ١٣٥ من قانون التجارة

٣ - متى كان التحويل ناقلاً للملكية  
فتكون النتيجة انتقال ملكية السند للمحول له مع

جميع الامتيازات المختصة به . والتحويل هو  
خلاف التنازل البسيط في السندات المدنية لانه  
يوجب على المحول ليس فقط ضمان صحة الدين  
بل ضمان الدفع أيضاً وليس للمحول عليه  
ان يتسكك على المحول له بأوجه الدفع التي كان  
يصح ان يتسكك بها ضد المحول والامر  
ليس كذلك في حالة التنازل فينتج مما تقدم ان  
التنازل عن الدين البسيط يشمل التنازل عن  
جميع ملحقات الدين والامتيازات والتأمينات  
المرتبة عليه ويشمل أيضاً جميع طرق التنفيذ  
التي كانت للدائن الاصلي (انظر دالوز جزء ٤٣  
صفحة ٤٠٥) . واذا كان الامر كذلك فن باب  
أولى ان التحويل في السندات تحت الاذن  
يكسب جميع الامتيازات المتقدمة

٤ - ان المحول له السند له حق رفع  
الدعوى ضد المدين وله ان يطعن في التصرفات  
الحاصلة من المدين اضراراً به لان هذا الحق  
منح أصلاً للمحول

٥ - متى ضعفت التأمينات استحق الدين  
٦ - ان اثبات الاعسار أمر مفوض لسطة  
القضاء تستنتج من قرآن الاحوال واجراآت  
المدين وتحكم به في ذات دعوى الدين بدون ان  
يكون صدر بذلك حكم على حدة

محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بالجلسه  
المنعقدة علناً بسراري المحكمة بهيئة مدنية تحت رئاسة

حضرة محمد محرز بك وكيل المحكمه ومحضور  
حضرتي عبد اللطيف علي أفندي وعبد الحكيم  
عسكر أفندي القاضيين وحسن صبري أفندي  
الكاتب

صدر الحكم الآتي

في قضية حنا أفندي واصف الكاتب الوارده  
جدول المحكمه نمرة ٩٨ سنة ٩٩ بتوكيل سليم  
أفندي رطل

ضد

غالي أفندي يوسف والسد صوفيه بنت حنا  
أفندي تادرس وقانوس يوسف ويوسف يوسف  
وعلي محمد عبد الواحد الاول بتوكيل يعقوب  
أفندي خانكي والثانية بتوكيل أخوخ أفندي قانوس  
والثالث والرابع بتوكيل جول أفندي عسكر  
والخامس بتوكيل جرجس أفندي ملكه ومحمد حسين  
عقل وحسان سيد الدين ادخلا ضمان في الدعوى  
من قبل غالي يوسف وحضر أحدهما حسان  
سيد أما الآخر فلم يحضر

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق  
والمدولة قانوناً

حيث أن المدعي قال بان الخواجه اسحاق  
سبريل الدائن الى غالي يوسف حول اليه  
الكميالات الآتي بيانها وهي

١٠٠٠٠ قرش صاغ بكمياله تاريخها ٧ مارت  
سنة ٩٨ تستحق الدفع في ٧ مارت سنة ٩٩٠٠

٧٨٠٠ بكمياله تاريخها أول ستمبر سنة ٩٨ تستحق الدفع في غاية أغسطس سنة ٩٨ ٥٥٠٠ بكمياله تاريخها ٢١ نوفمبر سنة ٩٨ تستحق الدفع في غاية ديسمبر سنة ٩٩ ٦٧٠٠ بكمياله تاريخها ٤ يناير سنة ٩٩ تستحق الدفع في ٤ يناير سنة ١٨٩٩ ٤٠٠٠ بكمياله تاريخها ٧ فبراير سنة ٩٩ يستحق دفعها في ٦ فبراير سنة ٩٠٠ تستحق الدفع في غاية يولييه سنة ٩٠٠ ٨٦٩٧ بكمياله تاريخها ٢٨ يولييه سنة ٩٩ ٤٢٦٩٧ قرش المجموع وحول اليه أيضاً ثلاث كميات مسحوبة على غالي المذكور بصفته ضامناً متضامناً لمحمد حسين عقل وبيان هذه الكميات هو الآتي ٦٢٠ قرش صاغ باقي من كمياله تاريخها أول يولييه سنة ٩٧ بمبلغ ٢٠٨٢ قرش صاغ ٢٠ فضه يستحق الدفع في ديسمبر سنة ٩٨ ٢٣٣٧ قرش صاغ ٢٠ فضه كمياله تاريخها أول يولييه سنة ٩٧ تستحق الدفع في ديسمبر سنة ١٨٩٩ ٢٥٩٢ قرش صاغ ٢٠ فضه كمياله تاريخها أول يولييه سنة ٩٧ تستحق الدفع في ديسمبر سنة ١٩٠٠ ٥٥٥٠ المجموع ٤٢٦٩٧ والمبلغ المطلوب قبله الجمله ٤٨٢٤٧ قرش صاغ

والتحويل حاصل على ظهر كل كمياله في ٢٢ يولييه سنة ٩٩ بالعبارة الآتية ( وعنادفع المبلغ المرقوم باضنه الى وتحت اذن خنا واصف والقيمة وصلت نقدية والدفع بمصر ) ولما تباع اليه ان المدين المذكور تصرف في كافة أملاكه هرباً من الدين وذلك برهنه رهن غاروقه أطيانه البالغه ٦٤ فدان ومنزلين بموجب عقد مسجل تاريخه ٧ يولييه سنة ٩٩ الى من يدعي على محمد عبد الواحد بالاتفاق والتواطؤ بينهما نظير مبلغ ٣٣٣٥ جنيه على أن علي محمد عبد الواحد المذكور لم يرتن من ذلك شيئاً لعدم مقدرة علي أن يقرض أحداً

مبلغاً وافراً مثل هذا المبلغ وخلاف ذلك فان المدين المذكور قد باع هذه الاطيان نفسها مع اربعة أفدنة مملوكة الى ولده القاصر بمبالغ ٣٤٠٠ جنيه الى زوجته بموجب عقد مسجل في ١٠ يولييه سنة ٩٩ مع انها لم تدفع شيئاً من هذا الثمن والبيع اليها هو صوري ثم باع كذلك الى اخويه قانوس يوسف ويوسف يوسف ٦ أسهم و ٣ قراريط و ٥ فدان من الاطيان التي باعها لزوجته بمقتضى عقدين مسجلين بتاريخ ١٠ يولييه سنة ٩٩ ويقصد المدين بذلك كله اضراره هذا ولما له من الحق في طلب الغاء جميع هذه التصرفات التي عملت بالتواطؤ للهروب من الدين وفي طلب جعل هذه الكميات مستحقة الدفع فقد رفع المدعي هذه الدعوى وتطلب الحكم له أولاً بالزام غالي أفندي يوسف بان يدفع اليه مبلغ ٤٨٢٤٧ قرش مع الفوائد القانونية بواقع المائة خمسة في السنة من تاريخ استحقاق كل كمياله لغايه تمام السداد تانياً بإبطال التصرفات الحاصلة منه الى زوجته وعلى محمد عبد الواحد ثالثاً بإبطال التصرفات الحاصلة منه الى أخويه ورابعاً بمحو التسجيلات المذكورة جميعها بمجرد تقديم الحكم الذي سيصدر الى المأمور المختص بذلك خامساً بالزام المدعي عليهم عموماً بالتضامن بالمصاريف وأتعاب المحاماه وأن يكون الحكم مشمولاً بالنفاذ الموقت واستند في طلباته هذه على الاسباب التي ذكرها بالرافعة وعلى النتيجة التحريرية المقدمة منه وحيث أن وكيل غالي يوسف قال أن موكله لم يكن عليه شيء للخواجه اسحاق سبريل يستحق الدفع الآن وأن سقوط حقه في الميعاد المعطى له في الكميات المسد كوره غير جائز قانوناً الا في أمرين الأول في حالة الافلاس والأعسار والثاني عن ضعف التأمينات وموكله لم يكن في حالة من هاتين الحالتين اذ بيده عدة كميات على اشخاص وهي محجوزة بفصل النيابة وكثيراً ما يطالبها منها لرفعها الدعاوي فلم يجبه ولذلك يطلب من باب أصلي رفض دعوى المدعي ومن باب الاحتياط تكليف النيابة

باستحضار تلك الكميات لاطلاع المحكمة عليها ومن باب الاحتياط الكلي يطلب الحكم على محمد حسين عقل بالمبلغ المطلوب من موكله بصفته ضامناً متضامناً وهو ٥٥٥٠ قرش واستند في ذلك كله على الواضح بالذكرة المقدمة منه وحيث أن وكيل الست صوفيه طلب كذلك رفض دعوى المدعي مع الزامه بالمصاريف واتعاب المحاماه وقال أن غالي يوسف المدين للخواجه اسحاق سبريل الدائن الاصلي لم يكن معسراً حتى يجوز الحكم بسقوط حقه في الميعاد المضروب له في الكميات ولم يقم المدعي بأبواب هذا الاعسار اليه حتى يجوز بناء على ذلك أن يطلب الحكم بدفع قيمه الكميات التي لم تستحق والمركة من أصل وفوائد مضافة على هذا الأصل من يوم القبض ليوم الاستحقاق على أن غالي يوسف أثبت بالعكس انه موسراً لقيامه من نفسه بدون حكم بدفع جميع الكميات التي استحققت في أثناء سير الدعوى بخلاف المبالغ المطلوب الحكم بها الآن باعدا الكميات التي بمبلغ ٧٨٠٠ قرش صاغ قائم يدفعها إما طلب المدعي لإبطال التصرفات التي حصلت الى موكلته وهي زوجة المدين ففى غير محله لان ليس لهذا المدعي الا أن يطلب المبلغ من المحول عليه فقط وهو غير قادر وان يرفع دعاوي عليه اصلاً في حالة عدم قيامه بالدفع اذ له حق الرجوع على الدائن الذي حوله واستند في ذلك على مراقبته وعلى الاسباب الميئة بالذكرة المقدمة منه

وحيث أن وكيل عني محمد عبد الواحد طلب الحكم برفض دعوى المدعي للاسباب الواضحة بمذكرته وحيث أن وكيل قانوس يوسف ويوسف يوسف انضم في القول الى وكيل المدعي من جهة صورية عقد الرهن الحاصل الى علي محمد عبد الواحد وعقد البيع الحاصل الى الزوجة للاسباب التي توضح من هذا الوكيل وأما من جهة عقدي موكله فانهما محجبان لانهما دفعا جزاء من الثمن للبائع نقداً والباقي حلاً

وأن هذه السندات تحولت من الدائن الأصلي إلى المدعي تحويلاً مستوفياً للشرائط القانونية وموجباً لنقل الملكية

وحيث أن المدعي بصفته محولاً له من قبل الدائن الأصلي وهو الخواجه اسحاق سبريل له جميع الحقوق التي كانت لهذا الأخير ومرتبه له بحكم القانون ومن ضمن تلك الحقوق رفع الدعاوى ضد المدين ومن ضمنها أيضاً الحقوق المترتبة للدائن بحكم القانون أن يطعن في التصرفات الحاصلة من مدينه اضراراً به فاذن يتلخص مما تقدم جرمه أنه يجوز للمدعي بصفته محول له من قبل الخواجه اسحاق سبريل الدائن الأصلي لغالي يوسف أنه يطلب ابطال التصرفات الحاصلة من غالي المذكور اضراراً به وهو نفس الحق الذي كان ممنوحاً إلى الدائن الأصلي كما يجوز له رفع الدعوى ضد المدين بطلب الزامه بدفع الدين قبل حله

### الكلام عن الامر الثاني

حيث أن هذا الامر يتناول البحث في صحة التصرفات الثلاثة التي حصلت من المدين إلى علي محمد عبد الواحد والزوجة والاخوين من عدمه اذ لا يمكن للمحكمة الحكم بحلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالات قبل أجلها الا بعد التحقيق من ذلك أولاً

عن عقد الرهن الحاصل إلى

علي محمد عبد الواحد

حيث أن غالي يوسف رهن رهن فروقه إلى علي محمد عبد الواحد بمقتضى عقد تحرر في ٧ برمهات ومسجل في ٧ يونيو سنة ٩٩ المتزئين المملوكين له الكائن أحدهما ببني سويف والثاني بناحية الدوالطه و٦٨ فدان ١٥ قيراط وه أسهم المملوكه لولده القاصر منها ٤ فدان وكسور ويزعم علي محمد عبد الواحد أن هذا الرهن الحاصل اليه صحيح مع أنه ليس كذلك للأسباب الآتية - أولاً لأنه ثبت ( من ورقة مؤرخه ١٢ بوليه سنة ٩٩ قد عثرت عليها النيابة بمنزل غالي يوسف

المحول بحيث يصبح الحامل للسند دائناً لمن دفع عليه ويكون التحويل شاملاً للملكية متى تضمن الاشتراطات المنصوص عنها بالقانون وهي تاريخ التحويل وذكر القيمة أنها وصلت وذكر اسم المحول له وشرط الدفع تحت الاذن وأمضاء المحول لها فإذا فقد شرط من ذلك فيعتبر التحويل بصفة توكيل في القبض ( انظر للمواد ١٣٣ و١٣٤ و١٣٥ من قانون التجارة الأهلي وشرح العلامة أيون كان نونه ٥٥٤ وما يليها صحيفه ٣٨٤ وما يليها

وحيث أنه متى كان التحويل ناقلاً للملكية فتكون النتيجة أن تنقل ملكية السند للمحول له مع جميع الامتيازات المختصة به هذا والتحويل يتميز عن التنازل البسيط في السندات المدنية العادية بأنه يستوجب على المحول ليس فقط ضمان صحة الدين بل ضمان الدفع أيضاً وليس للمحول عليه أن يتمسك على المحول له بأوجه الدفع التي كان يصح له أن يتمسك بها ضد المحول مع أنه في حالة التنازل عن دين بسيط فللمدين الحق بالتمسك ضد المتنازل له بكل دفع يصح له أن يتمسك به ضد المتنازل وغير ذلك من الفروقات العديدة وعليه يستنتج مما يقدم أن التنازل عن الدين البسيط يشمل التنازل عن جميع ماحققت الدين والامتيازات والتأمينات المترتبة عليه ويشمل أيضاً جميع طرق التنفيذ التي كانت للدائن الأصلي سواء كان ذلك بحكم القانون أو بحكم سند الدين وليس الامر كذلك فقط بل أن التنازل عن الدين يشمل أيضاً تنازل عن الحق الذي كان محولاً للدائن الأصلي في رفع الدعاوى ( انظر شرح العلامة لوراه صحيفه ٥٢٦ نونه ٥٣٢ وما يليها ودالوز جزء ٤٣ صحيفه ٤٠٥ نونه ١٧١٣ ) فإذا كان الامر كما ذكر فن باب أولي التحويل في السندات تحت الاذن يكسب جميع الامتيازات المتقدمة

وحيث أن الحالة في هذه القضية ثابت منها أن الدين في الأصل هو علي غالي أقدي يوسف بموجب كمبيالات أو سندات محررة منه تحت الاذن

محله في مديونته لبنك الانجلو اجيبسيان اماما قبل من حصول التواطىء بينهم فلا يتصور لما هو ثابت بقضايا رسميه من العداوه الامر الذي يزيل كل شك يحتمل معه وجود أي تواطىء وانتهى أخيراً هذا الوكيل بأن طلب رفض دعوى المدعي قبله واركتن في ذلك على المذكرة مقدمه منه وحيث أن حسان سيد قال بأنه دفع ما عليه بضمانه غالي

### المحكمة

حيث أنه يلزم للفصل في هذه القضية البحث في أمرين الأول هل للمدعي حق في رفع هذه الدعوى أم لا والثاني أن كان له هذا الحق فهل العقود الصادرة من أول المدعي عليهم إلى الباقيين صحيحة أم صوريه لأنه لا يمكن الحكم بحلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالات قبل أجلها الا بعد الوقوف على صحة أو صورية تلك العقود السالفة الذكر

( في الكلام عن الامر الاول وهو هل للمدعي حق في رفع هذه الدعوى أم لا )

حيث أنه يلزم للوصول إلى إثبات هذا الحق البحث فيما إذا كان التحويل الواقع على ظهر الكمبيالات المحوله إلى المدعي من الدائن الأصلي يعطيه حقاً في رفع الدعوى بإبطال تصرفات المدين من عدمه أو هو بمثابة تحويل بسيط بالقبض وليس له الا الرجوع على المحول عند عدم الدفع - ج

وحيث أن كلمة سند تفيد الاعتراف بدين مع التعهد بسداده في ميعاد مخصوص ويختلف السند البسيط عن السند المحرر تحت الاذن بأن التعهد بموجب سند تحت الاذن إنما يتعهد بالدفع ليس لشخص معين بل مطلق شخص يكون حاملاً لهذا السند بطريق التحويل ( انظر كتاب العلامة ليون كان على قانون التجارة نونه ٦٦٣ صحيفه ٤٦٨ )

وحيث أن شرط الدفع تحت الاذن هو الذي يجعل الكمبياله أو السند تحت الاذن ينتقل من شخص إلى آخر بطريق التحويل وأن التحويل عادة يكون من شأنه أن ينقل ملكية السند

عند التفتيش فيه بتهمة في قضية تزوير جنائية اقرار على محمد عبد الواحد فيها بأنه لا سندات ولا كمبيالات ولا جوابات له عند غالي يوسف سواء كان ذلك ناتجاً من سلفة أو من الجحار أو من أتمان غلال وبالجملة ليس له قبله شيء ما وما يكون تحت يده من الأوراق المخالفة لهذا الاقرار لا يعمل بها (راجع صورة الاقرار المذكور الموجود بالأوراق) فمع مقارنة تاريخ هذه الورقة المتضمنة لاقرار علي محمد عبد الواحد على تاريخ وقوع الرهن يتبين أنها لم تحرر إلا بعد حصول الرهن وتكون سلاحاً بيد غالي يوسف عند ما يريد أن يمسك عليه علي محمد عبد الواحد بالرهنية الصورية أما مقاله وكيل الست صوفيه من أن هذا الاقرار لا يتناول إلا الأمور المعنية به فهذا قول لا يلتفت إليه لأن الرهنية لم تخرج عن كونها ورقة مخالفة لهذا الاقرار ودخلة ضمن العبارة الآتية (وأن ظهر تحت يدي شيء لا يعمل به) المذكورة في نفس ورقة الاقرار وثانياً لأنه ثبت وضع يد غالي يوسف على الاطيان والمنازل التي ارتبتها الأمر المتأني لدلول الرهن بالغاروقه المستلزم لوضع يد المرتهن على الشيء المرهون ويدل على وضع يده في الاطيان كونه هو المدير لحركتها من زرع وإيجار ودفع أموال وخلافه وفي المنازل كونه جاري بعض تصليحات في أحدهما بمعرفة كما تشير إلى ذلك الرخصة المعلقة إليه من الهندسة بتاريخ فبراير سنة ٩٩ والتعهد المأخوذ على انتجار بتاريخ أول مايو سنة ٩٩ هذا فضلاً على أنه لم يبق أي دليل من علي محمد عبد الواحد بنافي ذلك نالأنه لو كان علي محمد عبد الواحد لمرتهن رهنًا حقيقياً لا صورياً لما شهد على عقد البيع الحاصل من غالي يوسف لاخوبه لما يعلمه من سابقة حصول البيع منه في تلك الاطيان إلى زوجته التي تمهدت إليه بدفع قيمة رهنه حيث ذكر بمقد البيع الحاصل إليها أن البايع وصله من الثمن مبلغ ٦٥٠٠ قرش صاغ والباقي وقدره ٣٣٥٠٠ قرش صاغ تمهدت المشتري بسداده إلى علي محمد

عبد الواحد المرهونه تحت يده الاطيان والمنازل رابعاً أنه مثبت أن علي محمد عبد الواحد لا يملك شيئاً أصلاً لامن عقار ولا من أطيان حتى يقال أن لديه مبلغ وإفر مثل مبلغ الرهنية ولا يمكن أن يقال أنه اقترضه من البنوك لأنه ليس محلاً للثقة بعدم وجود ملك له كما تقدم ولسوء السلوك المشهور عنه المثبت ذلك من الاحكام الجنائية التي توقعت عليه في نظير ما ارتكبه من التزوير والنصب الخ (راجع صور تلك الاحكام بالدوسيه)

وحيث أنه من كلاً ذكرتين أن عقد الرهنية الحاصل إلى علي محمد عبد الواحد إنما هو عقد صوري لا محالة ولم يعمل إلا بالاتفاق والتواطؤ بينه وبين الراهن اضراً بالداين وعليه فيتعين الحكم بالغائه

(عن عقد البيع الحاصل إلى الزوجة عن نفس الاطيان والمنازل المرهونة لعلي محمد عبد الواحد) حيث إن المحكمة تعتقد أن هذا العقد هو صوري لا حقيقة له لما سيذكر بعد ٠ أولاً للزوجية القائمة بين البائع والمشتري التي تجعل محللاً للشك بأن هناك اتفاقاً بينهما على التواطؤ للاضرار بالداين وثانياً لأن المبلغ الباقي من الثمن المتهمة الزوجة بسداده إلى علي محمد عبد الواحد لم تسدده إليه كإقرار زوجها وعلي محمد عبد الواحد في محضر رسمي بالنيابة ولا يلتفت للمخالصة المقدمة منها المؤرخة في ١٤ يولي سنة ٩٩ المقال فيها باستلام علي محمد عبد الواحد لقيمة الرهنية لأن تاريخ تلك المخالصة هو بعد تاريخ المحضر الرسمي المدون به الاعتراف السالف الذكر وثالثاً لأنه لم يبق فضلاً عن ذلك أي دليل على ميسرة الزوجة للميسرة التامة التي تمكنها من القيام بدفع مبلغ ٣٤٠٠ جنيه مصري قيمة الاطيان والمنازل وهذا مما يزيد ارتياح المحكمة للاعتقاد بصورية هذا البيع الحاصل من زوجها إليها وعليه فيتعين الحكم بالغائه هذا البيع أيضاً

وحيث مادام أنه ثبت من الأسباب المتقدمة صورية عقدي الرهن والبيع فيحق إذا للمدعي طلب الحكم بمبالغه ولو لم تستحق لارتباطه بطلب ابطال التصرفات بما أنها أي التصرفات التي حصلت تنزع من الدائن ثقتهم من المدين لأنها أوجبت سقوط اعتبارها بلا محالة

وحيث أن أثبات الاعسار أمر مفوض للسلطة القضاء الذي يستنتجه من قرائن الأحوال وأجراً آت المدين ومتى ثبت لهذه السلطة فتحكم به بدون أن يصدر بذلك الحكم على حدة وبدون حصول حجز وأذن فلا يلتفت لما قاله وكيل صوفيه وعلي محمد عبد الواحد من ضرورة وجود حكم بإشهار الإفلاس والاعسار خصوصاً وأنه وجد في هذه القضية ما يكفي لا اعتبار غالي يوسف معسراً وهو عدم قيامه بدفع الكمبيالات التي استحققت في سير الدعوى وأن الدفع التي احتج بها علي محمد عبد الواحد وصوفيه فلم يحصل إلا من المضمونين أما الكمبيالات المستحقة عليه شخصياً فلم يدفع منها شيئاً في أثناء الدعوى

وحيث أن الشراح أجازوا للمدين مع طلب ابطال تصرفات المدين أن يطلب الحكم بمبالغه ولو لم تستحق لارتباط الدعويين ارتباطاً كلياً ببعضهما البعض

وحيث أن غالي يوسف مدين للخوارج اسحق سبريل بستة كمبيالات قيمتها مبلغ ٤٢٦٩٧ قرش صاغ قد استحق منها أربعة بقيمة ٢٤٠٠٠ قرش والكمبيالتين الباقيتين ١٨٦٩٧ احدهما تستحق في ٧ مارس سنة ٩٠٠ والثانية في غاية يوليو سنة ١٩٠٠

وحيث أن غالي مدين أيضاً للخوارج المذكور بصفته ضامناً متضامناً إلى محمد حسين بثلاثة كمبيالات اثنين منهما استحقا وهما بمبلغ ١٩٥٧ قرش و ٢٠ فضه صاغ والثالثة تستحق في ديسمبر سنة ٩٠٠ وهي بمبلغ ٢٥٩٢ قرش و ٢٠ فضه صاغ

وحيث ان الكمبيالات التي حل ميعادها واستحققت قيمتها يجب الحكم عليه بالزامه بدفعها وحيث ان باقي الكمبيالات التي مجموع قيمتها هو مبلغ ٢١٢٨٩ قرش صاغ ولم تستحق يجب الحكم كذلك بالزامه بدفعها لسبب الاعسار الذي تسبب من تصرفاته بقصد اضرار الدائن لانه قد اضاع على نفسه حق الميعاد الذي كان مخولاً اليه باعماله التي تقدمت

وحيث انه من الاحجاف الزام غالي المذكور بفوائد المبالغ التي لم تستحق فيجب تنزيل فوائد مبلغ ٢١٢٨٩ قرش و ٢٠ فضه صاغ باعتبار تسعة في المائة وهي الفوائد التي كانت المعاملة بحسبها بينه وبين الدائن كما هو مصرح بذلك في الكمبيالات

وحيث ان طلب غالي يوسف لزام محمد حسين عقل بخصوص المبالغ التي استحققت هو في محله ويتعين على المحكمة الزامه بان يدفع الى غالي مبلغ ٢٩٥٧ قرش و ٢٠ فضه صاغ اما طلب غالي بالزامه بدفع الكمبيالات التي لم تستحق ولم يحل اجلها الا في ديسمبر سنة ٩٠٠ فهو في غير محله لان محمد حسين المذكور لم يعمل عملاً من شأنه نزع الثقة منه كما حصل من غالي حتى يستحق سلب الميعاد الخول اليه هذا فضلاً على انه لم يكن مصرراً ولم يتوفر فيه شروط المادة (١٢٢) وحيث ان حسان سيد الذي ادخل ضامناً من قبل غالي في الدعوى بما انه دفع ما عليه الى الدائن فلا وجه لالزامه بشئ ويتعين اخراجه من الدعوى بدون مصاريف (عن عقدي البيع الصادرين من غالي يوسف الى أخويه)

حيث ان المحكمة لا تشك في ان هذين العقدين صحيحين لانه مسلم مدنياً من قبل المدعي بان البيع الذي حصل بهما انما كان بمقابل وغاية ما يفترض عليه من جانبه انه حصل بالتواطئ والتدليس لضياح حقوقه وحيث ان امر التواطئ مدفوع بالتصفية

الثابتة بين الطرفين اذ ثبت ان غالي يوسف حرر خطاب تاريخه ١٥ بونيه سنة ٩٩ عقب توقيعه بالمباينة لآخويه الواقع في ٦ بونيه سنة ٩٩ يخبر فيه الخواجه اسحاق سبريل الدائن الاصلي ان اخويه اصطنعوا عليه عقدين مزورين (وها العقدان المطعون فيهما اليوم) وبني على ذلك ابلاغ الامر للنيابة العمومية التي أخذت في تحقيق هذه الشكوى الى ان انتهت فيها وتبين لها عدم صحتها وحفظت الاوراق فلو كان هناك اتفاق وتواطئ كما يقال من المدعي بين غالي يوسف واخوته لما كان غالي يخبر الدائن الاصلي بما أخبره آنفاً الامر الذي ترتب عليه تبليغ النيابة وتحقيق الدعوى واذن فلا يمكن ان يقال بوجود الاتفاق بين غالي واخوته مع وجود هذه الشكوى الرسمية التي حصلت وغير ذلك فان غالي في معيشة على حداثها واخوته في معيشة أخرى ولا علاقة بينهم كما يؤخذ ذلك من قرآن ومفردات الدعوى

وحيث انه مما تقدم ومن عدم توفر المركز المهم في دعوى ابطال التصرفات بخصوص هذين العقدين وهو التواطئ تكون الدعوى الموجهة قبلهما من المدعى على غير اساس ويتعين رفضها وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بالنسبة لباقي الخصوم وغيبياً بالنسبة لمحمد حسين عقل اولا بالغاء الرهن الواقع على ١٢ سهم و ١٧ قيراط و ٦٣ فدان والمترولين المئينين آنفاً الحاصل من غالي يوسف الى علي محمد عبد الواحد المسجل بالمحكمة المختلطة بمصر بتاريخ ٧ يولية سنة ٩٩ نمرة ٦٤٦٣ وبالغاء البيع أيضاً الصادر من غالي يوسف الى الست صوفيه في ١٢ سهم و ١٧ قيراط و ٦٣ فدان في المترولين المسجل بالمحكمة المختلطة بمصر في ١٠ يولية سنة ٩٩ نمرة ٦٥٤٩ وبمحو

التسجيلات منها واعتبارها كأنها لم تكن ثانياً بالزام غالي يوسف بان يدفع الى المدعي مبلغ ٢٦٩٥٧ قرش صاغ و ٢٠ فضه قيمة الكمبيالات التي استحققت وحل أجلها في أثناء سير الدعوى سواء كانت هذه الكمبيالات مسحوبة على نفسه خاصة أو بصفته ضامن متضامن لمحمد حسين عقل وبمبلغ ٢١٢٨٩ قرش صاغ و ١٠ فضه قيمة الكمبيالات التي لم يحل أجلها سواء كانت مسحوبة على نفسه خاصة أو بصفته متضامن لمحمد حسين عقل بعد ان يخصم ويستنزل من هذه الكمبيالات الفوائد باعتبار المائة تسعة سنوياً من يوم دفعها لغاية يوم استحقاقها

ثالثاً برفض دعوى المدعي المرفوعة قبل فانوس أفندي يوسف ويوسف يوسف

رابعاً الزام محمد حسين عقل بان يدفع الى غالي يوسف مبلغ ٢٩٥٧ قرش صاغ و ٢٠ فضه قيمة الكمبيالات التي استحققت في ديسمبر سنة ١٨٩٨ وديسمبر سنة ٩٩ وبرفض طلب غالي يوسف قبل محمد حسين المذكور في مبلغ ٢٥٩٢ و ٢٠ فضه قيمة الكمبيالات التي لم تستحق

خامساً الزام غالي يوسف وعلي محمد عبد الواحد والست صوفيه بمصاريف دعوى المدعي وبالزام محمد حسين عقل ان يدفع الى غالي يوسف المصاريف بنسبة المبلغ المحكوم عليه بدفعه اليه سادساً بالزام غالي يوسف وعلي محمد عبد الواحد والست صوفيه بمبلغ ٢٠٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماة للمدعي

سابعاً الزام المدعي بان يدفع الى فانوس أفندي يوسف واخيه يوسف يوسف ٥٠٠ قرش اتعاب محاماه

ثامناً برفض ما يفاير ذلك من الطلبات تاسعاً باخراج حسان سيد بدون مصاريف من هذه الدعوى

## محكمة العباط الجزئية

## اعلان

بيع عقارات

نشره أولى

أنه في يوم الاربع ٢٥ يولييه سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

بجلسه المزادات العمومية بالمحكمة المذكورة سيصير الشروع في مبيع نصف فدان ملك صالح قاسم سعد من ناحية الصالحية بناء على طلب حسانين سعد وحسن سعد ومبروك سعد ومعزوزه وضيا أولاد سعد حسانين والسفرحانه بنت ابراهيم حسين زوجة سعد حسانين عن نفسها وبوصايتها على أولادها القصر محمد وزيدان وواطفه

وذلك تنفيذاً لحكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٠٠ في قضيتهم ضد صالح قاسم سعد الواردة الجدول سنة ١٩٠٠ تمرة ٢٣٤ ومسجل بقلم كتاب محكمة مصر تمرة ٣٠١ القاضي بنزع ملكية المدعي عليه من النصف فدان وقاه لمبلغ ٩١٢ قرش صاغ ويفتح المزاد على مبلغ ٩١٢ قرش والمصاريف

## بيان العقار

نصف فدان كائن بناحية الصالحية بحوض القوقعه والمستجد على قطعتين الأولى ٨ قراريط حدها القبلي عبد الحميد امبابي والشرقي حوض الكوم والبحري ورثة بدوي عمار والغربي ترعة ترعة الخدمان والثانية ٤ قراريط حدها الشرقي ترعة الخرماني والبحري ورثة حسانين سعد والغربي محمود عامر والقبلي ورثة حسن الهواري وأن يكون البيع بالشروط الواضحة بحكم نزع الملكية المار ذكره

فعلى من يرغب المشتري الحضور في الزمان والمكان الموضحين أعلاه وله الاطلاع على شروط البيع وقما يريد

تحريراً في ١٨ يونيه سنة ١٩٠٠

كاتب المحكمة

أمضا

## محكمة دكرنس الجزئية الاهلية

## اعلان بيع منقولات محجوزه

في يوم الاحد أول يولييه سنة ١٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً والايام التالية له اذا اقتضى الحال سيصير الشروع في مبيع منقولات محجوزه بطريق المزاد العمومي بسوق ناحية المنزل مثل نحاس وشب بقر وحماره بمعرفة أحد محضري المحكمة لمن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وذلك بناء على طلب محمد حموده الطير التاجر من المنزل ومتخذ له محلاً مختاراً بالنصوده مكاتب حضرة الشيخ محمد البابلي الحامي

ضد

محمد حسين السعداني ومحمد شطا زغلول المزارعين ومقيمين بناحية المنزل وقاه لمبلغ ٧٢٢ قرش صاغ خلاف المصاريف وأجرة النشر وبناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ٨٩٩ في القضية تمرة ١٠٠٣ فعلى من يرغب الشراء الحضور في الزمان والمكان المذكورين ليعطي مزاده ومن يتأخر عن دفع الثمن فوراً يعاد البيع بالثاني على ذمته وحينئذ يكون ملزوماً بالفرق وفي هذه الحالة اذا زاد الثمن يضاف الزائد على مبلغ البيع تحريراً بسراي المحكمة بالنصوده ١٧ يونيه سنة ١٩٠٠

باشمحضر محكمة المنصوده

محمد أحمد

## اعلان بيع

من مكتب ابراهيم افندي نور الدين الحامي انه في يوم السبت ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بنقطة المنشره ببندر الزقازيق والايام التالية له اذا اقتضى الحال سيصير الشروع في البيع بالمزاد العمومي عدد ١ حصان أبيض وصربيه كرو وعدد ٣ كنيهات وعدد ٣ يانات لزوم الكنيهات وعدد ١ طرايزه خشب وعدد ١ بساط افرنكي مستعمل تعلق الشيخ عي صالح من بندر الزقازيق السابق توقيع

الحجز عليهم بمعرفة أحد محضري محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية بناء على طلب حضرة منصور بك يوسف التاجر باسكندريه المتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة ابراهيم افندي نور الدين الحامي وقاه لمبلغ قدره ١٢٠١ قرش صاغ وذلك بمقتضى محضر صالح من محكمة الزقازيق الجزئية مؤرخ ٢٠ ستمبر سنة ٩٨ وبحصل البيع لمن يعطى آخر عطا بشرط دفع الثمن فوراً بالعمله الصاغ ومن يتأخر يعاد المزاد على ذمته بالثاني ويلزم بالفرق والتقصان

باشمحضر محكمة

الزقازيق الاهلية

تدروس يوسف

## محكمة بنها الجزئية

## اعلان

بيع مواشي وارده شامي

انه في يوم الاثنين ٩ يولييه سنة ١٩٠٠ افرنكي صباحاً بسوق بندر بنها سباع بطريق المزاد العمومي جل اسود سن ٦ وبقره حمرة سن ٧ وخمسة عشر أردب ادره شامي بكيزاتهم محجوز عليهم بناء على طلب الشيخ علي عبد البر التاجر بينها بمعرفة أحد محضري محكمة بنها وذلك ضد حسن محمد عيد من سند يتود قلوبيه فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم المذكور ومن يتأخر عن الدفع يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ١٨ يونيه سنة ١٩٠٠

باشمحضر محكمة

بنها الجزئية

مخايل بقطر

## محكمة ملوي الجزئية

## اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية تمرة ٦٢١ سنة ١٩٠٠

أنه في يوم الاربعاء ١٨ يولي سنة ١٩٠٠  
و ٢١ ربيع أول سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً  
سبياع بسراي المحكمة بملوي بطريق المزاد  
العمومي ٨ قراريط اطيان ملك عثمان عبد القادر  
من المنشاء بمركز ملوي

وذلك بناء على طلب حنين أفندي مخايل  
التاجر بملوي وفاء لطلوبه قدره ٢٢١ قرش صاغ  
والمصاريف المستحقة والتي تستحق بمقتضى  
حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ  
٦ يونيه سنة ٩٠٠ ومسجل بقلم كتاب محكمة  
أسيوط الاهلية بتاريخ ١٠ منه نمرة ٥٥٩ وبيان  
الاطيان كالاتي

س ط  
١٢ ٢ حصته الشرعية في ١٢ قيراط اطيان  
خراجية مخلفة له عن والده بناحية المنشاء  
بقالة رمل الرزقة الحسد القبلي ورثة  
مسعد فرغل والغربي ورثة علي حسن علي  
والبحري ورثة علي حسن الصياد والشرقي  
احجار فاصلة

١٢ ٥ حصته الشرعية في ٨ قراريط وفدان  
اطيان خراجية بناحية المنشاء مخلفة له  
عن والده بقالة البركة وحديد حدهم  
البحري ورثة مسعد دالي والقبلي ورثة  
عيد علي والحسد الشرقي اطيان الجفلك  
والغربي اطيان الياضيه

وسيكون البيع قسماً واحداً والتمن الاساسي  
الذي تبني عليه المزايدة مبلغ ٣٠٠ قرش صاغ  
وشروط البيع واضحة بحكم نزع الملكية  
المودوع مع باقي الاوراق بقلم كتاب المحكمة  
تحت طلب من يرغب الاطلاع عليهم  
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم  
والساعة المذكورين اعلاه

تحريراً بسراي المحكمة بملوي في ١٩ يونيه  
سنة ٩٠٠ و ٢١ صفر سنة ١٣١٨  
كاتب محكمة ملوي  
عبد بباوي

مكتب محمود عارف المحامي  
اعلان

عن مبيع أشياء محجوزة

أنه في يوم الاربع ٢٥ يولي سنة ٩٠٠  
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بشارع ميدان السيد  
زينب سيصير الشروع في مبيع أصناف مثل  
قائوس بقاعده خشب لوضع النقديه به وعدد ١  
بنك خشب ذات درقين وثلاثة أدراج وباعلاء  
اهرامين وقائوس وداخله ميزان ودولاب خشب  
بوجه زجاج وعدد ٤٠٠ ورقة دخان من كل ورقة في  
قرش صاغ ولفة تنباك تبلغ وزنها اثنين وعدد ٢٠  
ورقة دخان كل واحد وزنها ثمن وعدد ٤٠ ورقة جمع  
فورنيه وعدد ٣٠ ورقة جمع عشرات وخمات وثلاثة  
كراسي خرط وترازين لزوم لف السجابر وهذه  
الاشياء تعلق ذكرها دولتين بطريق المزاد العمومي  
بناء على طلب ورثة طور واثده خودليان المتخذة  
لها محلا مختاراً مكتب حضرة محمود افندي عارف  
المحامي الكائن بشارع النصره بالقرب من  
مدرسة المتديان قسم السيد زيب تنفيذ الحكم  
الصادر من محكمة السيد زيب الجزئية بتاريخ  
٢١ مايو سنة ٩٠٠ ومعلن بتاريخ ٧ يونيه سنة  
٩٠٠ السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ١١  
مارس سنة ٩٠٠ بمعرفة حضرة محمود افندي  
يوسف المحضر بالمحكمة المشار اليها لمن يرغب  
المشتري يحضر في اليوم والساعة والجهة المذكورة  
آتفاً والبيع لمن يرسي عليه آخر عطا والتمن  
يدفع فوراً ومن يتأخر يعاد البيع على ذمته  
ويلزم بالفرق

تحريراً في ١٨ يونيو سنة ٩٠٠

باشم حضر محكمة السيد

امضا

اعلان

من محكمة الازبكية الجزية

عن مبيع منقولات منزليه محجوزة

أنه في يوم الخميس ٥ يولي سنة ٩٠٠  
الموافق ٨ ربيع أول سنة ١٣١٨ الساعة ١٠

افرنكي صباحاً بشارع الظاهر بجوار وكالة  
الخواجه يوسف زيدان الخياط

سيصير الشروع في مبيع منقولات منزليه  
محجوزة بطريق المزاد العمومي مثل نجفه ذات  
١٠ قناير وكراسي فوتيل بسلوك وستائر نرجس  
وكنبهات بسلوك وبساط مبرد وترايزه جوز  
وساعة حيط بمعرفة أحد محضري هذه المحكمة  
وتلك المنقولات هي تعلق الست عيوشه بنت  
عثمان حرم المرحوم محمد بك سالم السابق توقيع  
الحجز التنفيذي عليها بتاريخ ٩ يونيه سنة ٩٠٠  
وهذا البيع بناء على طلب حضرة كمال بك  
مصطفى صاحب ادارة مخبز عابدين المتخذة محلاً مختاراً  
مكتب وكيله ابراهيم افندي عوض المحامي  
الكائن بالدرب الاحمر بمصر تنفيذاً للحكم الصادر  
من هذه المحكمة بتاريخ ١٩ ابريل سنة ٩٠٠  
القاضي بملزوميتها بمبلغ ١٨١٣ قرش صاغ وباره  
٢٠ والمصاريف واتعاب الحمام

فعلى من يرغب المشتري أن يحضر في اليوم  
والساعة والحل الموضحين أعلاه وسيكون البيع  
لمن يرسي عليه آخر عطا بشرط دفع الثمن فوراً  
ومن يتأخر عن الدفع يعاد المزاد على ذمته  
فان نقص الثمن يلزم بالفرق وإذا زاد يضاف  
الزائد على مبلغ البيع

تحريراً في ١٩ يونيه سنة ٩٠٠

نائب الباشم حضر بالازبكية

علي أحمد

اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية

عن مبيع مواشي محجوزة بالمزاد العام

أنه في يوم السبت ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٠

الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسوق دلجا

سبياع بالمزاد العام مواشي تعلق حسن علي  
جاد الرب سابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٢٩  
مايو سنة ١٩٠٠ بناء على طلب الشيخ حسن  
فداوي القاطن بدلجا والمتخذة محلاً بمصر مكتب  
حضرة سليم أفندي بستر المحامي لدى المحاكم

## الحقوق

الاهلية تنفيذاً لامر تقدير مصاريف صادر من محكمة استئناف مصر الاهلية بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ٩٠٠

فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان والمكان الميعنين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن اذا نقص

تحريراً في ٢٠ يونيه سنة ٩٠٠

امضا

سليم بستر

## اعلان بيع مواشي

انوفى يو الثلاث الموافق ١٠ يولييه سنة ١٩٠٠ و١٣ ربيع الاول سنة ١٣١٨ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية البقاشين بمركز مينا القمح شرقه وهذا بخلاف اليوم المحدد بمحضر الحجز سيصير مبيع جاموسه سوده بقرون سارحه طويل عمرها ثمانية سنوات تقريباً تعلق السيد علي قرامل من البقاشين وهذا البيع بناء على طلب حسانين عطيه من الناحية وفاة لمبلغ ٦٠٢ قرش صاغ بخلاف ما يستجد من المصاريف بناء على الحكم الصادر من محكمة مينا القمح الجزئية في ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٩ وبناء على محضر الحجز المتوقع على الجاموسه المذكوره في ٦ مارس سنة ١٩٠٠ بمعرفة حضرة محمد اقصي علي حسن المحضر فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الجهة والتاريخ المحددين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ومن يتاخر يعاد المزايد على ذمته ويلزم بالفرق

باشمحضر

حنا بطرس

## اعلان

انه في يوم الاربع ٤ يولييه سنة ١٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بناحية حصفا بمركز ميت غمر

١١ افرنكي صباحاً بناحية الشراوين بمركز هيا شرقه والايلام التالية له اذا قضى الحال سيصير الشروع في مبيع ٣ مواشي بقره حمرة بقرون صغيره وبقره كحله بقرون خياله وحماره بظهرها اثر مشال السباخ وزراعة عشرون قيراط غله أيضاً بالناحية المذكورة بمحوض الكره وذلك الاشياء ملك محمد علي عاشور وعلي علي عاشور المحجوز عليها في ١٦ اكتوبر سنة ٩٠٠ بمعرفة حضرة محمد احمد المحضر بمحكمة الزقازيق الاهلية تنفيذاً للحكم الصادر لصالح الشيخ مراتضى فضل من شين فايد من محكمة هيا الجزئية بتاريخ ٣ يناير سنة ٩٩ وعلى حكم الاستئناف الصادر من محكمة الزقازيق الاهلية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ٩٠٠ فعلى من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر في اليوم والساعة والمكان المحددين ومن يتاخر يعاد المزايد على ذمته وحينئذ يلزم بالفرق

باشمحضر محكمة الزقازيق

بدروس يوسف

## اعلان

انه في يوم الثلاث ١١ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق بندر المنصوره سيصير الشروع في مبيع منقولات منزله مثل نحاس وخلافه تعلق علي محمد الدماحي السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة احد محضري محكمة المنصورة الجزئية تنفيذاً للحكم الصادر من تلك المحكمة بتاريخ ٢ مايو سنة ٩٠٠ لصالح يوسف عبده التاجر ومقيم بباقس وفاة لمبلغ ١٠٠ قرش صاغ مع المصاريف فمن يكن له رغبة في المشتري فاليحضر في اليوم والساعة الموضحين اعلاه ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ومن يتاخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

نائب باشمحضر المحكمة

محمد حسن

( طبع بالمطبعة العمومية )

سيصير الشروع في مبيع جاموسه شمله عمرها خمسة سنوات تعلق حسين الكر وأولاده محمد حسني بالناحية المذكورة السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٤ يونيه سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة ميت غمر الجزئية بتاريخ ٨ يونيه سنة ٩٩ المؤيد بمحكم محكمة الزقازيق الابتدائية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ٩٠٠ وفاة لمبلغ ٢٩٦ قرش صاغ بناء على طلب العوضي السليوني من الناحية فكل من له رغبة في المشتري عليه ان يحضر في اليوم والساعة المذكورين ومن يرسي عليه المزايد يدفع الثمن فوراً ليد المحضر المعين للبيع وان تاخر يعاد المزايد على ذمته ويلزم بالفرق تحريراً بميت غمر في ١٨ يونيه سنة ٩٠٠ نائب باشمحضر

بميت غمر

حنا بسخرون

## اعلان

من مكتب يوسف اقصي

حاتم الحامي بالنصوره

انه في يوم الثلاث ٣ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بسوق بندر المنصوره سيصير الشروع بالمبيع بالمزايد العمومي العلني حصان أحمر عمره خمسة سنوات تقريباً وحمار أزرق قروشي أعرج رجله اليمين عمره ٦ سنوات وهذه المواشي تعلق السيد القشاش حمار بالنصوره وهذا البيع جاري بناء على طلب الست فاطمه أم حسن وتنفيذاً لمحضر الحجز المتوقع على تلك المواشي في تاريخ ٦ ستمبر سنة ٩٩ بناء على محضر الصالح الرسمي المؤرخ ١٣ يولييه سنة ٩٩ ولمعلومية العموم يوم البيع لزم النشر باشمحضر محكمة المنصوره الجزئية محمد حسين

## اعلان

انه في يوم الاثنين ٢ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة